الثبوت والنفي صريحا كان يقال زيد لا زيد والاكان من المساوي للنقيض
كما هنا وفيه ما مر بان يكون جرما الباسبية وعبر بالجرم دون
الجسم لان الجرم اعم لانه يصدق بالجوهر الفرد ونفي الاعم يستلزم
نفي الاخص من غير عكس وقوله اي تاخذ بالرفع تفسير للجرم بلازمه
ويحتمل النصب تفسيره لقوله يكون الخ وقوله قدرا اي مقدارا كائنا
من الفراغ متعلق بتاخذ وقوله او يكون بالنصب عطفا على يكون
في جهة للجرم المراد بالجرم كرة العالم العرش وما حوى
ويحتمل اي جرم كان او يتقيد مراده بالتقييد في المكان
حلوله فيه ومراده بالتقييد بالزمان كر الفلك والليل والنهار عليه
تعالى عن ذلك وليس المراد بالتقييد دوام الاستقرار المقيد
انه يحل في ذلك من غير استقرار فانه محال ايضا او تتصف
ذاته العلية بالحوادث اي كالقدرة الحادثة والارادة الحادثة وهكذا
بالاعراض جمع عرض وهو العلة الباعثة وانما ذكر انواع المماثلة
العشرة وان كان بعضها داخلا في بعض تعريضا لجميع من يقول بعض
شي منها ولانه لا يكتفى في العقائد بالتلميح بل لابد فيها من التصريح
في جميع صفات النفس وهي التي لا تتعقل حقيقة الذات بدون
فالمتساويات في بعض صفات النفس وفي العرضيات وهي الصفات
الخارجة عن حقيقة الذات ليسا مثلين فزيد مثله انما يماثله من
ساواه في جميع صفاته النفسية وهي كونه حيوانا ذا نفس ناطقة
واما ما ساواه في بعضها كالفرس الذي ساواه في الحيوانية فقط فليس
مثلا وكذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي ساواه
في الحدوث وصحة الرؤية ونحو ذلك فليس بمثل له فاذا
علمت ذلك فاعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض الى العرضيات
اخر ما قاله المص وبه يعرف ان قول الشر فيما يجب وما يستحيل وما
يجوز لا حاجة له لانه ينافي المماثلة نقيض المخالفة المراد به ما

سوا النقيض

١٠٣

مساوي
سوا النقيض قوله والحادث المتجدد الى تعريف بالاعم اد حقيقة
الحادث هو الموجود بعد العدم واطلاقه على الامور الاعتبارية المتجدده
مجاز قوله وهو المعبر عنه بالعلم الى ثبد ان المتجدد اعم من الجواهر والا
عراض لشموله الاحوال الحادثة اذ ليس باعراض لان العرض هو الوجودي
فلا يصح قوله وهو منحصر الخ ويمكن ان يقال مراده بالمتجدد الموجود
بقرينة قوله وهو منحصر في الجواهر والاعراض قوله وهو منحصر في
الجواهر والاعراض لان الحادث ان قام بنفسه فجوهر وان قام بغيره
فعرض كالالوان وهذا على راي منكر الاحوال والا فهو ثلاثة الجواهر ثم
والاعراض والاحوال الحادثة ويمكن ان يكون مراده بالاعراض الصفات
مطلقا وجودية ام لا مجازا فيعم الاحوال قوله وهي الاجرام اي والجواهر
هي الخ قوله كالشجر الخ اي ماصدق ذلك قوله لان الصغير ما قلت
اجزاوه فيكون الصغر قلة الاجزا وكذا يقال في مقابله قوله المصلحة
اي الامر الباعث اي العلة الباعثة على ذلك التي ترتبت على ما ذكر فالمراد
بالاشتمال الترتب في الخارج على الفعل والحكم فليس المراد بالمصلحة
الحكمة اذ افعاله تعالى لا تخلوا عن حكمة تدهش فيها العقول قوله
تقوم بمحل وصف كاشف قوله او يحتاج منصوب عطفا على يكون
الثانية فهو تفسير للنفي ايضا اي بان يكون عرضا وبان يحتاج وقول
الشر تفسير للنفي يشير الى ان الباء تفسيرية وتسمي بالتصوير عند
بعضهم والمعنى انعدم القيام بالنفس مصور ومفسر بكونه صفة
وبالاحتياج الى مخصص بان يكون مركبا الخ ظاهر كلامه كالشر انه لا يشمل
الكم المتصل في الصفات ويمكن اخذ نفي الكم المتصل في الصفات من الشر
من قوله وكذلك الصفات بجعله تشبيها تاما فيصدق بنفي الكم المنفصل
فيها في الصفات كما مثل من الشر وبنفي المتصل كان يقول له قدرتان ثم
ثالثة وعلمان فاكثر وهكذا والتمثيل باحد الفردين لا يخصص ثم في
قوله وكذلك في الصفات ~~والمماثلة~~ ان التركيب فيها اجتماع صفتين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)